مصطلحات التجارة الدولية (Incoterms): عنصر أساسي في عقد التجارة الدولية

الأستاذة: ليلى مشطر

أستاذة مساعدة (أ)، قسم الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر

طالبة دكتوراه، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة تيزي وزو ، الجزائر

تاريخ إرسال المقال: 15- 05-2018

تاريخ قبول المقال: 21-06-2018

ملخص: مصطلحات التجارة الدولية أو الإنكوترمز هي مجموعة قواعد عالمية موضوعة من طرف غرفة التجارة الدولية منذ 1936، الهدف منها تحديد مسؤوليات البائع و المشتري وواجباتهما أثناء تسليم البضائع و الوثائق اللازمة، و التقليل من المخاطر المرتبطة بكل المعاملات التجارية الدولية،وبالتالي العمل على تجنب أي نزاعات محتملة بين الطرفين، لذلك فإن اختيار مصطلح التجارة الدولية يعد جزء أساسيا في أية معاملة تجارية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، إنكوترمز، قواعد، البيع الدولي. معاملة تجارية.

résumé : Incoterms est un ensemble global de règles établie par la chambre de commerce internationale depuis 1936, qui vise à identifier les responsabilités du vendeur et de l'acheteur et leurs devoirs lors de la livraison des marchandises et des documents nécessaires, et réduire les risques associés à toutes les transactions commerciales internationales et ainsi éviter tout conflit potentiel entre les parties, Par conséquent, le choix du terme de commerce international est une partie essentielle de toute transaction commerciale.

Mots clés: commerce international, incoterms, règles, vente international, transaction commerciale.

مقدمة:

إن أساس العلاقة القانونية بين البائع و المشتري في إطار عملية استيراد و تصدير البضائع هو عقد البيع الدولي الذي يتم من خلاله التبادل التجاري الدولي فيما بينهما.

و نظرا لاتساع و تنوع هذه البيوع عمد المتعاملون إلى الإشارة إلى أوصافها بحروف مختصرة أطلق عليها اسم المصطلحات أو التعبيرات التجارية.

لكن و أمام الاختلاف و التباين المستفاد من ذات التعبير بين بلد و آخر برزت احتمالية نشوء نزاعات و سوء فهم بين الأطراف، و لمعالجة ذلك عملت غرفة التجارة الدولية منذ سنة 1923 على إعطاء تلك التعبيرات تفسيرات موحدة و دلالات واضحة ومحددة تجعل منها بنودا مقبولة عالميا، و قد تم ذلك فعلا من خلال مدونة تضم مجموعة مفردات مختصرة أسمتها بمصطلحات التجارة الدولية أو الإنكوترمز سنة 1936.

و قد أعيد النظر فيها بانتظام وصولا إلى قواعد إنكوترمز لسنة 2010 ، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2011.

إن مجمل هذه المصطلحات بتصنيفاتها المختلفة تستهدف شرح و تحديد الالتزامات المتبادلة بين البائع و المشتري، و ما يستتبعها من نقل للمخاطر و تقسيم للتكاليف بينهما، و هو ما يستدعي التساؤل حول المقصود بمصطلحات التجارة الدولية، و أهم المسائل التي تتضمنها؟

لتوضيح ذلك يتم التفصيل في الموضوع في جزئين:

أولا: التعريف بمصطلحات التجارة الدولية.

ثانيا: تصنيفات مصطلحات التجارة الدولية.

أولا: التعريف بمصطلحات التجارة الدولية

نظرا لاتساع نطاق المبادلات التجارية بين المتعاملين على المستوى الدولي، نشأت الحاجة إلى وضع مصطلحات تتضمن تفسيرات موحدة يتم تعديلها على ضوء ما يجري العمل به في مجال التجارة الدولية، بغرض تجنب حدوث أي لبس أو سوء تفاهم بين الأطراف عند إبرام عقود تجارية دولية.

أ- تعريف مصطلحات التجارة الدولية: Incoterms [1]

لقد تعددت التعاريف المقدمة بصدد مصطلحات التجارة الدولية، و التي يصطلح عليها أيضا بالصيغ التجارية الدولية.

أ-1- التعاريف الفقهية لمصطلحات التجارة الدولية: من بينها يذكر ما يلي:

1- مصطلحات التجارة الدولية عبارة عن قواعد تنظم مسائل البيع التجاري، سواء كانت وطنية أو دولية، بغرض تسهيل التجارة و بالتالي العلاقات بين الشركات، و هي تكيف أحيانا بالعقود النموذجية «Contrats-modèles»، كما أنها ذات طابع تكميلي اختياري[2].

2- مجموعة القواعد العامة المعروفة لدى كل المتعاملين في مجال التجارة الدولية، و التي تسمح بتوزيع التكاليف و المخاطر بوضوح بين البائع و المشتري عند إبرام و تنفيذ عقد البيع الدولي[3].

3- يعرفها الأستاذ "FILALI Osman" بأنها قواعد نشأت مع ما يسمى بالقانون الدولي للتجارة « Lexmercatoria»، الذي يتضمن توحيد القانون الدولي في مجال المعاملات التجارية، لتكون بذلك من أحسن المظاهر التطبيقية لذلك القانون[4].

4- الإنكوترمز قواعد رسمية موضوعة من طرف غرفة التجارة الدولية، الهدف منها تحديد طريقة تنفيذ التزامات كل من المستورد و المصدر، أي تحديد ضوابط العلاقة بينهما[5].

5- يقصد بمصطلحات التجارة الدولية تلك المفردات التجارية الموحدة الموجهة لبيع البضائع المرفقة بالنقل، حيث يتم عرض الخيارات الممكنة في شكل اختصارات، ترتبط بتعريف المهام المنوطة بكل طرف من الطرفين المتعاملين، التزاماتهما، تكاليفهما، و خاصة ما يتعلق بمكان التسليم، إمدادات الشحن و التأمين، توزيع مخاطر النقل، و عملية تسليم البضائع[6].

6- من الناحية الاقتصادية تعرف هذه المصطلحات بكونها مجموعة من القواعد المتعارف عليها دوليا، هدفها الأساسي خلق نوع من الفهم المشترك بين المتعاملين في التجارة الدولية، و هي بذاتها تشهد تغيرات و تطورات مرتبطــة بالتطورات التكنولوجيـة في وسائل النقل و الاتصال المستخدمة في مجال التجارة الدولية، لتكون بذلك خاضعة للواقع العملي للمبادلات الدولية[7].

7- حسب الأستاذ "HEUZE Vincent" الإنكوترمز قواعد دولية موحدة لتفسير المصطلحات التجارية، حيث يتعلق الأمر بطرح قائمة من العقود النموذجية للأطراف أين يكيفهم بالإحالة إليها لتحديد التزاماتهم بشكل صريح و دقيق، بتحفظ وحيد يتمثل في التعديلات أو الإضافات التي قرروا إعطاءها إياها من خلال الاتفاق على اشتراط ذلك صراحة[8].

و تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الأستاذ "JOLIVET Emmanuel" يعتبر رائدا في مجال التعريف بالإنكوترمز و تبيان أحكامها التفصيلية من حيث نشأتها، مداها و نطاقها النظري و التطبيقي، فدراسته المعنونة ب «Les incoterms: étude d'une norme du commerce international» تعد فريدة من نوعها إذ لا يوجد تقريبا أي سابقة لها[9].

انطلاقا مما سبق يستلزم الأمر تحديد المقصود ببعض المصطلحات المرتبطة بالإنكوترمز، و التي ورد ذكرها في مختلف التعاريف المقدمة:

– يقصد بالبيع الدولي وفقا لاتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع لسنة 1980، العقد الذي يكون موضوعه توريد بعد تصنيعها أو إنتاجها، إلّا إذا تعهد الطرف الذي طلب البضاعة بتوريد جزء جوهري من العناصر المادية الضرورية لصنعها أو إنتاجها[10]، و لتعيين دولية البيع يتم اعتماد معيارين، الأول شخصي يتعلق بالمتعاقدين كجنسيتهم، و الثاني مادي يستند إلى المبيع كمكـان وجوده أو تسليمه[11].

– التجارة الدولية هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين مختلف تلك الدول[12].

– العقود النموذجية في مجال التجارة الدولية هي تلك النماذج المختلفة التي تتضمن الشروط العامة للتعاقد، بحيث يكون للأطراف المتعاقدة اختيار النموذج الملائم منها، بغرض مواجهة الظروف المختلفة للتعاقدات الدولية[13].

– يصف الأستاذ "GOLDMAN Berthold" «Lexmercatoria» كقانون تلقائي مكون من الاستخدامات المهنية المقننة و التركيبات القانونية، و من الشروط التعاقدية التي يمكن و يجب التساؤل حول ما إذا كان التكرار لا يعرفها تدريجيا إلى رتبة تقنيات عرفية و قرارات تحكيمية[14].

أ-2- تعريف قاموس «Le petit Robert» لمصطلحات التجارة الدولية: وفقا لهذا القاموس مصطلحات التجارة الدولية و التي غالبا ما يعبر عنها باسم مختصر، تحدد الالتزامات المتبادلة بين البائع و المشتري، كما تبين كيفية تقاسم المسؤوليات فيما بينهما[15].

أ-3- تعريف غرفة التجارة الدولية: لقد عرفتها على أنها قواعد تحدد مسؤوليات كل من المشتري و البائع في تسليم البضائع في إطار عقد البيع، فهي قواعد رسمية تحدد كيفية توزيع التكاليف و المخاطر بين الأطراف، فقواعد الإنكوترمز تدرج بانتظام في قلب عقود البيع على المستوى العالمي، و أصبحت يوما بعد يوم جزء أساسيا في اللغة التجارية[16].

و عرفتها كذلك بمجموعة القواعد الدولية لتفسير المصطلحات الأساسية المستعملة في المعاملات التعاقدية للاستعمال المختار من طرف رجال الأعمال الذين يفضلون القواعد الدولية الموحدة الأكيدة على القواعد غير الأكيدة و المختلفة التفسير بالنسبة لنفس المصطلحات في مختلف الدول[17].

وعليه يمكن تعريف مصطلحات التجارة الدولية بأنها تلك المفاهيم و التعاريف الأكثر استخداما في التجارة الدولية و خصوصا عقود البيع الدولي، و التي أقرتها غرفة التجارة الدولية توحيدا لمعانيها بغرض تحديد الالتزامات الملقاة على عاتق الأطراف المتعاقدة، وتنظيم معاملاتهم.

أ-4- بالنسبة للمشرع الجزائري: أشار المشرع الجزائري إلى مصطلح الإنكوترمز في النظام رقم 01-07 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج، من خلال منح الإمكانية للمتعاملين في التجارة الخارجية لإدراج المصطلحات التجارية الدولية ضمن العقود التجارية التي يبرمونها، بشرط عدم وجود نص تشريعي أو تنظيمي يمنع ذلك[18].

ما يستخلص من مجمل هذه التعاريف:

1- أن الإنكوترمز لا تعتبر أعرافا و لا ممارسات، و إنّما هي قواعد مصاغة و مقترحة من قبل غرفة التجارة الدولية على أطراف عقد البيع الدولي لاستعمالها، و هو الرأي الذي استقر عليه الأستاذ"JOLIVET Emmanuel"[19]، و هو أيضا ما يؤكده الأستاذ "سعد الله عمر" حيث يرى فيها مجرد مصطلحات تجارية يشكل إدراجها في عقود المبيعات تكملة مفيدة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع[20].

2- أنها قواعد غير مفروضة، و هو ما أشار إليه المشرع الجزائري من خلال توظيفه لمصطلح «يمكن»، فالحرية في الاختيار هنا ممنوحة للأطراف.

بالتالي فاعتماده في عقد التجارة الدولية من قبل المتعاملين يبقى خاضعا لإرادتهم و اختيارهم و هو الأصل تكريسا لمبدأ سلطان الإدارة مع تقييد ذلك بمسألة النظام العام، فعند تضمن أي نص تشريعي أو تنظيمي مرتبط بالتجارة الدولية حكما خاصا تتحدد وفقه التزامات ومسؤوليات الأطراف و كيفيات تحمل التكاليف و المخاطر بصورة مخالفة لمضمون مصطلحات التجارة الدولية المعتمدة من طرف غرفة التجارة الدولية، فالمطبق عندئذ هو حكم القانون الذي يعتبر في هذه الحالة قاعدة آمرة لا تجوز مخالفتها أو استبعادها بالاتفاق.

من الناحية العملية، قد يجد المتعامل الاقتصادي الجزائري، و خاصة إذا كان مستوردا، نفسه مجبرا على تطبيق هذه المصطلحات في العقد لكون الطرف المصدر غالبا ما يعتمدها لما لها من آثار إيجابية على كليهما من خلال توفير الثقة و الوضوح و الطمأنينة فيما بينهما.

3- هي قواعد معترف بها قانونا من قبل القضاء العادي و التحكيمي مع بعض التباين فيما بينهما، حيث يستقبلها المحكمون بأقل تحفظ من القضاة[21].

4- أنها تستهدف تحديد و توحيد بعض الالتزامات المميزة للبيع، و ذلك لتمكين البائع و المشتري من احترام التزاماتهم المتبادلة في مجال نقل البضائع وتحمل المخاطر و التكاليف، و بالتالي فإن مسؤولية الشحن، الإزالة، المستندات الجمركية، التفريغ منقسمة بشكل صريح بين كلا الطرفين[22].

ب- تطور مصطلحات التجارة الدولية: إن قواعد الإنكوترمز بصيغتها لسنة 2010 قد مرت في ظهورها و تعديلها بمراحل تاريخية تعكس مدى أهميتها في مجال التجارة الدولية.

ب-1- التأصيل التاريخي لمصطلحات التجارة الدولية: لقد تمت صياغة و نشر مصطلحات التجارة الدولية «الإنكوترمز» من قبل غرفة التجارة الدولية، التي كانت واعية للمشكل المطروح المتعلق بعدم التوحيد في معنى شروط و مصطلحات البيع، حيث اضطلعت بمهمة مزدوجة متمثلة في تفسيرها و توحيدها، مشكلة للتجار في مختلف الدول تفسيرا واحدا لمختلف الاختصارات الموجودة، فكان أول إصدار لها سنة 1936[23].

و على إثر ذلك اشترطت غرفة التجارة الدولية على الأطراف الراغبة في التعامل مع شروط هذه القواعد أن تطلب الموافقة الصريحة من الطرف الآخر المتعامل معه.

لقد تم تعديل و تنقيح هذه المصطلحات بانتظام من قبل غرفة التجارة الدولية في سياق تطور التجارة و النقل الدولي للبضائع، فمختلف هذه التعديلات المستهدفة لضبط الإنكوترمز مع واقع النقل الدولي تتغير باستمرار، حيث تمت في سنوات 1953، 1967، 1980، 1990، 2000، 2010.

- ففي سنة 1967 تم سحب مصطلح «Free» من قائمة المصطلحات المعتمدة.
- سنة 1976 تم إنشاء مصلح «F.O.B.airport».
- سنة 1980 برز مصطلحي «C.I.P.» و «C.T.P.».

– سنة 1990 زالت مصطلحات «F.O.T.» و «F.O.R.»، كما تم إعادة تصنيف الإنكوترمز إلى 4 مجموعات «E,F,C,D» حيث تتضمن كل مجموعة التزامات أكثر فأكثر تقييدا بالنسبة للمصدر.

– في سنة 2000 قائمة من 13 إنكوترمز تمت إعادة تعريفها، لتبقى قائمة مكونة من 11 إنكوترمز في تعديل سنة 2010[24].

ب-2- أهمية مصطلحات التجارة الدولية: إن التعديلات المدرجة بانتظام على قائمة مصطلحات التجارة الدولية منذ ظهورها سنة 1936 تعكس مدى فائدتها و أهميتها بالنسبة لمتعاملي التجارة الدولية، و التي تتجلى أصلا من خلال أهدافها، متمثلة فيما يلي:

1- كونها مصطلحات مفهومة في كل دول العالم، و هي أساس المبادلات التجارية باعتبارها مرتبطة بحركة السلع في الزمان و المكان للسماح بتجاوز الحدود.

2- أنها أداة لتوزيع المهام التي يتعين أن يضطلع بها كل من البائع و المشتري طوال مرحلة تسليم البضائع بموجب العقد الدولي للبضائع[25].

3- أنها قواعد تستهدف الاهتمام أساسا ببيان و تحديد التزامات طرفي عقد التجارة الدولية، وتنظيم معاملاتهم، بما يساهم في تيسيرها و تسهيلها.

كما تبرز كذلك هذه الأهمية من خلال تكيف تلك القواعد مع واقع العرف التجاري الدولي، إذ أن وضعها و تعديلها يتم دائما على ضوء العرف السائد في المعاملات التجارية الدولية[26].

ب-3- إلزامية مصطلحات التجارة الدولية: تطرح مسألة إدراج مصطلحات التجارة الدولية كعنصر أساسي في العقد التجاري الدولي أهمية كبيرة في تحديد طبيعتها القانونية، أي مدى إمكانية اعتبارها قواعد ملزمة النسبة للأطراف المتعاقدة.

1- قواعد الإنكوترمز ذات طبيعة ملزمة: الإتفاق أساس الإلزام: تطبيقا لمبدأ سلطان الإرادة، لهذه الأخيرة السلطان الأكبر في تكوين أي علاقة تعاقدية وتحديد الآثار المترتبة عنها.

فالأصل هو الحرية و استقلال الإدارة ولا يكون خلاف ذلك إلا في الحدود التي يرسمها القانون[27].

وتكريس ذلك في إطار العقود التجارية الدولية يجعل أحكامها خاضعة لاتفاق المتعاملين باعتبارهم الأدرى بما يتوافق و مبادلاتهم ويحقق مصالحهم، لذلك تبتعد هذه العقود في الغالب عن أية أحكام قانونية مستقاة من القوانين الوطنية بما يسمح بتفادي و إزالة كل الصعوبات التي قد تواجه المبادلات التجارية بين أطراف من دول مختلفة خاضعين لأنظمة قانونية متباينة، كما يساهم في تعزيز الحركة التجارية على المستوى الدولي، وهو في الواقع ما تستهدفه قواعد الإنكوترمز.

لكن و رغم ذلك تساءل العديد من المختصين حول طبيعة هذه القواعد بما تتضمنه من تفسيرات إن كانت ملزمة بالنسبة للمتعاملين.

و قد استقر الأغلبية و منهم الأستاذ "سعد الله عمر" على أنها ليست ملزمة للأطراف، إذ لهم الأخذ بها أو تركها، كما يمكن لهم في حال النص عليها إدخال بعض التعديلات أو الإضافات التي يرونها مناسبة[28].

يعتبر هذا الرأي منطقيا بالنظر إلى أن الإنكوترمز في جوهرها تتعلق بالآثار المترتبة على العقد أي بتنفيذه تحديدا من خلال توضيح مسؤوليات و أعباء كل طرف أي البائع و المشتري، كما أن غرفة التجارة الدولية قد صاغت مثل هذه القواعد استجابة للحاجة العملية لتوحيد بعض المفاهيم التجارية المختلفة بين الأنظمة القانونية الوطنية لكل طرف في العقد مما خلق عديد المشاكل و سوء الفهم فيما بينهم و أثر سلبا على الحركية التجارية الدولية، وبذلك تطبيقا لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، تعتبر قواعد الإنكوترمز ملزمة في حال اتفاق الأطراف على تطبيقها و إدراج ذلك في العقود المبرمة بينهم، فالإلزام لا يستمد من كونها قواعد دولية صادرة عن غرفة التجارة الدولية على عكس الاتفاقيات الدولية الملزمة للأطراف المنضمة لها، و النصوص التشريعية الداخلية، وإنما تستمد تلك الصفة من إرادة و اتفاق أولئك الأطراف.

2- قواعد الإنكوترمز غير ملزمة: انطلاقا مما سبق، في حال عدم وجود أي اتفاق بين المتعاملين على اعتماد قواعد الإنكوترمز في عقودهم، فلن تترتب على ذلك أي مسؤولية تجاههم.

و هنا يستلزم الأمر تجنبا لأية عوائق أن يتم الاتفاق على القانون الواجب التطبيق ليكون هو المرجع في تحديد التزامات الأطراف و تحمل المسؤوليات و التكاليف و المخاطر المرتبطة بالمعاملة.

ثانيا: تصنيفات مصطلحات التجارة الدولية

بالاستناد إلى التعديلين الأخيرين الذين أدرجتهما غرفة التجارة الدولية على الإنكوترمز كانت القائمة تتكون من 13 مفردا موزعا على أربع مجموعات في سنة 2000 و ذلك على الشكل التالي: مجموعة E: تضم مصطلحا واحدا و هو .EXW، مجموعة F: FOB، FCA، FAS، مجموعة C: CIP، CPT، CIF، CFR، مجموعة D: DAF، DDP، DDU، DEQ، DES[29].

ليستقر الأمر على 11 مفردا في تعديل 2010، تم تنظيمهم في 4 مجموعات، موزعة كالآتي:

- مجموعةE : EXW.
- مجموعةF: FAS, FCA, FOB.
- مجموعةC: CFR, CIF, CPT, CIP.
- مجموعةD: DAT, DAP, DDP.

الملاحظ من خلال تعديل 2010 مقارنة بمصطلحات سنة 2000 أن التعديل شمل المصطلحات المطبقة في كل وسائل النقل أيا كان نوعها و تحديدا المجموعة D، حيث تم الإبقاء على مصطلح واحد و هو DDP الذي يعتبر من بين المصطلحات الأكثر شيوعا، مع إلغاء بقية المصطلحات الأخرى و استبدالها بآخرين جديدين وهما: DAT وDAP.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصيغة الجديدة لا تلغي الإصدارات السابقة، لذلك يجب على الأطراف المتعاقدة، و بطريقة حذرة، اختيار الصيغة التي يعتمدونها في عقودهم[30]،

و في حال غياب ذلك فإن أحدث صيغة هي المعتبرة بالنسبة لجميع المتدخلين في المعاملة[31].

انطلاقا من ذلك يمكن تصنيف مصطلحات التجارة الدولية 2010 بحسب فئات النقل المستهدفة إلى مجموعتين: القواعد المطبقة في كل طرق النقل، و القواعد المطبقة في النقل البحري و النقل النهري.

أ- القواعد المطبقة في كل طرق النقل: Règles pour tout mode de transport

تصنفها غرفة التجارة الدولية كذلك على أساس إمكانية استخدامها من قبل المستورد و المصدر مهما كانت طريقة النقل المعتمدة لنقل البضائع من مؤسسة البائع إلى المشتري، أكانت برية، بحرية، جوية، لذلك فهذه القواعد تتضمن 7 مصطلحات و هي:

من مجموعة E: .EXW

من مجموعة F: FCA

من مجموعة C: CIP، CPT

من مجموعة D: DDP، DAP، DAT[32].

أ-1- مصطلح EXW و معناه بالفرنسية A l'usine: بمقتضاه يتم تسليم البضاعة عند مصانع أو مخازن البائع، و على المشتري عبء القيام بما يلزم لنقل البضاعة، و دفع التكاليف و تحمل المخاطر المرتبطة بذلك.

و يعبر هذا المصطلح عن صورة البيع بصيغة التسليم مكان المنتج، حيث يتحدد التزام البائع بتسليم البضاعة حسب المواصفات و الشروط المحددة في العقد مع إرفاقها في الغالب بشهادة مطابقة تسلم من قبل شركات متخصصة، يثبت من خلالها التزامه ببنود الاتفاق.

و لارتباطه بالتسليم، فعلى البائع عبء إتمام ذلك في مكان تواجد البضاعة أو المنتج مع تحمل كافة النفقات و المخاطر المرتبطة به إلى حين وضعه تحت تصرف المشتري، الذي بدوره يتحمل كافة الآثار المترتبة انطلاقا من تلك اللحظة و خاصة فيما يتعلق بالتزامه بدفع الثمن وكل النفقات المتعلقة بالرسوم الجمركية و الأخطار المرتبطة بذلك المنتج.

أ-2- مصطلح FCA و معناه Franco transport: بموجبه يلتزم البائع فقط بتسليم البضاعة الجاهزة للتصدير على مسؤولية الناقل الذي يعيّنه المشتري، و يكون التسليم في المكان المتفق عليه[33].

فبتطبيق هذا المصطلح يكون البائع ملزما بتحمل التكاليف بما فيها الرسوم الجمركية و المخاطر إلى حين تسليم البضاعة المتفق عليها في المكان المحدد إلى الناقل، الذي يتولى المشتري اختياره ليكون مسؤولا عن أية مشاكل أو مخاطر مترتبة كتقصير ذلك الناقل أو إهماله مثلا ابتداء من تلك اللحظة.

أ-3- مصطلح CPT و معناه Port payé jusqu'à....: و هنا على البائع الملزم بتسليم البضاعة تحمل أجرة نقلها و تخليصها جمركيا لغاية مكان الوصول، وانطلاقا من ذلك الوقت ينتقل عبء تحمل المخاطر إلى المشتري.

الملاحظ هنا أن البائع يظل ملتزما تجاه المشتري إلى حين وصول البضاعة إلى المكان المحدد، بالتالي، و على عكس مصطلح FCA أين يتم تحديد الناقل من قبل المشتري، فإن اختيار شخص الناقل يتم من البائع، هذا الأخير يدفع نفقات النقل إلى حين مكان الوصول، و بعد التسليم يتم تحويل كافة المخاطر أو الأضرار الناتجة بعد ذلك كخطر الضياع أو أية نفقات إضافية إلى ذمة المشتري الذي يتحملها تبعا لذلك، ومنه فطبقا لمفهوم هذا المصطلح يتولى البائع تسليم البضاعة خالصة أجرة النقل إلى غاية مكان الوصول.

أ-4- مصطلح CIP معناه ....Port payé, assurance comprise jusqu'à: يتحمل هنا كل من البائع و المشتري نفس الالتزامات المدرجة حسب مصطلح CPT، باستثناء أنه يجب أيضا على البائع التأمين ضد خطر الخسارة أو الضرر الذي يمكن أن تتعرض لها البضائع أثناء مرحلة النقل[34].

بالتالي فوفقا لهذا المصطلح يلتزم البائع بتسليم البضاعة خالصة أجرة النقل و التأمين في مكان الوصول، فهو من يتحمل النفقات و التكاليف و المخاطر المتعلقة بالبضاعة وكذا تحديد الناقل، الذي يتولى إيصالها إلى المكان المحدد لذلك، يضاف إلى ذلك عبء آخر يتمثل في التأمين على البضاعة لمصلحة المشتري ضد أي خطر مرتبط بنقلها إلى الوجهة المتفق عليها.

أ-5- مصطلح DAT معناه Rendu au terminal convenu: وهنا تنتهي التزامات البائع بتسليم البضائع للمشتري بعد وصولها للمكان المتفق عليه للتسليم.

يعتبر هذا المصطلح جديدا ضمن قائمة المصطلحات المعتمدة من طرف غرفة التجارة الدولية في تعديلها لهذه القواعد سنة 2010، حيث ترتبط مسؤولية كل طرف في العقد بوصول البضاعة إلى المكان النهائي المحدد أي مكان الوصول، فقبل ذلك يقع عبء الحفاظ على تلك البضاعة و تحمل نفقاتها و مخاطرها على البائع، ليتحملها بعد ذلك المشتري ابتداء من تاريخ وصولها، فيكون ملتزما بتسلمها طبقا لما تم الاتفاق عليه.

أ-6- مصطلح DAP معناه Rendu au lieu de destination convenu: يعتبر البائع منفذا لالتزامه بالتسليم عند وضع البضائع على وسائل النقل لتكون جاهزة للتفريغ تحت تصرف المشتري و على نفقته في المكان المتفق عليه، و منذ ذلك الوقت يتحمل المشتري التكاليف و المخاطر المرتبطة بتلك البضائع.

و على غرار مصطلح DAT يعتبر مصطلح DAP مصطلحا مضافا إلى القائمة بموجب تعديل سنة 2010، حيث يكمن الفرق الجوهري بينهما في أن الالتزامات و المسؤوليات التي يتحملها المشتري وفقا لمصطلح DAP تبتدئ بمجرد وضع البائع للبضاعة المبيعة على وسيلة النقل المختارة، فالحفاظ عليها و الالتزام بتسليمها وفقا للشروط المتفق عليها يقع على عاتق البائع إلى حين لحظة تسليمها للناقل، لتنتفي مسؤولياته بعد ذلك.

أ-7- مصطلح DDP معناه Rendu droits acquittés, lieu de destination convenu: يتعين على البائع تسليم البضاعة للمشتري بعد دفع كل المصاريف و تكاليف النقل و التأمين، إضافة إلى دفع الرسوم المستحقة للضرائب و كذلك الحقوق الجمركية[35].

و معنى ذلك أن البائع و بتسليمه للبضاعة في المكان المتفق عليه مع المشتري في دولته و هي خالصة الرسوم، أي بتحمله لجميع النفقات و الرسوم و الضرائب المفروضة، يكون قد أوفى بالتزاماته بصفة تامة.

ما يلاحظ بالنسبة لمصطلحات المجموعة D أن غرفة التجارة الدولية قد استقرت على اعتماد المصطلحات التي تحدد التزامات البائع بتسليم البضاعة خالصة الرسوم بما في ذلك الرسوم الجمركية على عكس المصطلحات التي كانت معتمدة سنة 2000 و ألغيت أي DES،DEQ،DDU، حيث كانت تجسد التزام البائع بالتسليم غير خالصة الرسوم الجمركية، بمعنى أن البضاعة المبيعة تسلم من البائع إلى المشتري غير مجمركة.

بالإضافة إلى مصطلح DAF الذي يرمز إلى عملية التسليم عند الحدود، و الذي يفرض على الأطراف التحديد الدقيق للنقطة أو المكان الذي يتم عنده تسليم البضاعة إلى المشتري، وذلك عند الحدود الفاصلة بين دولتين، مما يثير عديد الإشكالات من الناحية العملية.

ب- القواعد المطبقة في النقل البحري و النقل النهري: Règles applicables au transport maritime et au transport par voies fluviales

و تصنف كذلك على أساس أن البائع و المشتري لا يستطيعان توظيفها إلّا لتسليم البضائع إما بالطريق البحري أو النهري، و بالنتيجة لذلك تتكون القائمة من 4 مصطلحات و هي:

من مجموعة F: FOB، FAS.

من مجموعة C: CFR، CIF[36].

ب-1- مصطلح FAS معناه Franco le long du navire: وفقا لها ينتهي التزام البائع بوضع البضاعة على رصيف الميناء الذي تقف عليه السفينة الناقلة، و معنى ذلك أن المشتري يتحمل جميع النفقات و مخاطر هلاك أو تلف البضاعة منذ تلك اللّحظة، مع الإشارة إلى أنه في هذا البيع يتم تحديد ميناء الشحن.

يصطلح على البيع وفقا له بالبيع بصيغة التسليم على رصيف ميناء الشحن، بمعنى أن ذمة البائع تبرأ بمجرد تسليمه للبضاعة لمصلحة المشتري على رصيف الميناء الذي ترسو عليه السفينة الناقلة، ليلتزم المشتري منذ تلك اللحظة بإتمام كافة الإجراءات ومنها تخليص البضاعة جمركيا، و تحمل كل الآثار الناتجة عن العقد حتى تتم عملية التصدير.

ب-2- مصطلح FOB معناه Franco à bord: يقصد بذلك أن البضاعة محل البيع توضع بمعرفة البائع على ظهر السفينة الناقلة لها في ميناء الشحن المحدد في العقد، لتنتقل المخاطر المرتبطة بها على عاتق المشتري من الوقت الذي يعبر فيه تلك البضاعة حاجز السفينة الناقلة[37].

و يسمى البيع بتطبيق هذا المصطلح بالبيع فوب، الذي يرتبط نقل الالتزامات المترتبة عنه على عاتق المشتري بالوقت الذي تعبر فيه البضاعة المسلمة حاجز السفينة التي يتم الشحن عليها.

و بناء عليه يلتزم المشتري بنفقات استئجار السفينة الناقلة و كذا بالنفقات الإضافية نتيجة عدم وصولها مطلقا، أي السفينة، أو حتى تأخرها عن الموعد المحدد، بالإضافة إلى التزامه بدفع الثمن

المحدد في العقد و كافة التكاليف و المخاطر المتعلقة بالبضاعة، و بأية مصاريف مستلزمة للحصول على سند الشحن و المستندات الأخرى كشهادة المصدر[38].

ما يستخلص بالنسبة لهذا النوع من البيوع بالمقارنة مع البيع طبقا لمصطلح FAS، أن تخليص البضاعة جمركيا أي تحمل كافة الضرائب و الرسوم بما في ذلك الجمركية منها يقع على عاتق البائع بالنظر إلى أن مسؤوليته عن ذلك لن تنتفي إلا بوضع البضاعة و تسليمها على ظهر الناقل.

ب-3- مصطلح CFR معناه Coût et Fret: يلتزم هنا البائع بدفع نفقات البضاعة و أجرة النقل التي تلزم لإحضار البضاعة إلى المشتري في ميناء الوصول المحدد في هذا البيع، و من لحظة عبور تلك البضاعة حاجز السفينة في ميناء الشحن تنتهي مسؤولية البائع عن مخاطر الهلاك و التلف و أي زيادة في نفقات البضاعة، لتنتقل إلى المشتري.

من هنا و بالتدقيق في المصطلح FOB و المصطلح CFR، يلاحظ بأن كلاهما يتضمن نفس الالتزامات بالنسبة للبائع و المشتري، كما تنتهي مسؤوليات و أعباء البائع بتسليمه للبضاعة في ميناء الشحن و عبورها حاجز السفينة الناقلة، لتنتقل انطلاقا من تلك اللحظة إلى المشتري.

إلا أنهما يختلفان من حيث تحمل أجرة الناقل أي السفينة، فحسب المصطلح CFR أي البيع بصيغة الالتزام بنفقات البضاعة و أجرة النقل، البائع هو من يتولى تحمل نفقات السفينة الناقلة إلى حين عبور البضاعة فعلا لحاجزها.

ب-4- مصطلح CIF معناه Coût, Assurance et Fret: يلتزم البائع بدفع نفقات البضاعة، و مصاريف التأمين عليها و أجرة نقلها، حيث يقدم إلى المشتري وثيقة تأمين بحري ضد مخاطر هلاك أو تلف البضاعة أثناء نقلها، و يسمى البيع وفقا له بالبيع بصيغة الالتزام بنفقات البضاعة و أجرة النقل و مصاريف التأمين[39].

يستخلص من مضمون هذا المصطلح أن البائع يلتزم بذات الالتزامات المحددة وفقا لمصطلح CFR، مضاف إليها عبئا آخر يتمثل في تزويد المشتري بوثيقة تأمين ضد المخاطر المرتبطة بالبضاعة كالسرقة و الضياع إلى غير ذلك.

و بالرجوع إلى كافة تصنيفات مصطلحات التجارة الدولية، يعد كلا من FOB و CIF من بين الأكثر تطبيقا من الناحية العملية بالنسبة لعقود البيع البحرية، بالنظر إلى اشتمال مضمونهما على التحديد الدقيق لكافة الالتزامات الملقاة على عاتق الأطراف، و خاصة فيما يتعلق بتحمل المخاطر المتعلقة بالبضاعة المسلمة من خلال وجوب تقديم شهادة تأمين بحري، و هو ما يشكل ضمانا إضافيا بالنسبة للمشتري.

الخاتمة:

مصطلحات التجارة الدولية أو الإنكوترمز و إن تعددت و اختلفت تعاريفها إلّا أن الرأي السائد يعتبرها تلك القواعد العامة المعروفة لدى كافة المتعاملين في مجال التجارة الدولية، والتي تتضمن تقسيما و توزيعا محددا للالتزامات و المسؤوليات و بالتالي التكاليف والمخاطر المرتبطة بنقل و تسليم

البضائع من البائع إلى المشتري عن طريق مختلف وسائل و طرق النقل، تنفيذا لمقتضيات عقد البيع الدولي.انطلاقا من ذلك تستخلص أهم النقاط التالية:

– أن الإنكوترمز التي يمكن للأطراف استخدامها في عقود البيع الدولي هي فقط تلك المعتمدة من قبل غرفة التجارة الدولية منذ إصدارها سنة 1936.

– أن هذه القواعد تكون محل تغير دائم بموجب التعديلات التي تدرجها غرفة التجارة الدولية على قائمتها بشكل منتظم، مما يستلزم على المتعاملين الإشارة بوضوح في مضمون العقود التي يتم إبرامها إلى الصيغة المختارة من قبلهم، و إن لم يتم ذلك فإن الصيغة المعتمدة تعتبر أليا هي الأحدث، و في واقع الحال تعتبر صيغة 2010 هي المطبقة في هذه الحالة بما تتضمنه من تفسيرات.

– أن مجمل التعديلات التي تمس هذه المصطلحات إنّما الغرض منها هو مواكبة ما يستجد من تغيرات و تطورات على مستوى التجارة الدولية، و لجعلها متكيفة مع واقع الممارسات الدولية.

– أنها قواعد غير ملزمة إلّا إذا اختار أطراف المعاملة إدراجها في العقد، و من هنا تستمد قوتها الملزمة.

– أن أهم ما تتضمنه مصطلحات التجارة الدولية يتمثل في تحديد التزامات كل من البائع و المشتري من خلال تبيان الطرف المكلف بدفع مصاريف النقل، تحمل التكاليف و المخاطر، تقديم المستندات اللّازمة إلى غير ذلك من المسؤوليات، إضافة إلى كافة التوضيحات و الحلول لمختلف النزاعات بين الأطراف، و خاصة وضع حد للشكوك و سوء الفهم فيما بينهم و هو ما تستهدفه مصطلحات التجارة الدولية.

– أنها قواعد و بالرغم من أهمية دورها كعنصر أساسي في العقود التجارية الدولية، تبقى قاصرة عن حل جميع المشاكل المرتبطة بالنشاط التجاري الدولي، كما أنها تترك بعض الثغرات منها مشكل نقل الملكية بين الأطراف، طابعها الاختياري إلى غير ذلك، مما يستدعي من المتعاقدين التحديد الدقيق للمصطلح المعتمد من قبلهم لتطبيقه في عقودهم مع إمكانية إدراج أية إضافات ضرورية يرونها مناسبة.

الهوامش

[1] -INCOTERMS اختصارا للعبارة الإنجليزية International Commercial Terms و يعبر عنها باللّغة الفرنسية Termes Commerciaux Internationaux

[2]- GODFROID Yves, Les incoterms 2010, Espace entreprise, Mars 2011, p 1. Site internet: www.barreaudeliege.be/actu/incoterms 2010, Date d'entrée : 20-01-2018.

[3]- HADDAD.S. et Collectif, Les incoterms : international commercial terms, Pages bleues éditions, Alger, Algérie, 2009, p 8.

[4]- بن عثمان فريدة، النظام القانوني للصيغ التجارية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2016-2017، ص 117.

[5]- جبار رقية، النظام القانوني للعمليات البنكية الدولية: الاعتماد المستندي و الكفالة البنكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017، ص 134.

[6] - HUET Jérôme, Introduction au droit de la vente internationale de marchandises, VUWLR, N° 26, 1996, p 8. Site internet : https://www.Victoria.ac.nz, Date d'entrée : 19-01-2018.

[7]- غنيم أحمد، الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي: أضواء على الجوانب النظرية و النواحي التطبيقية، الطبعة السادسة، المكتبات الكبرى، القاهرة، مصر، 1998، ص 264.

[8]- بن عثمان فريدة، المرجع السابق، ص 117.

[9]- MERCADAL Barthélémy, Bibliographie Commentée : Emmanuel Jolivet, Les incoterms : Etude d'une norme du commerce international, Revue international de droit comparé, Volume 56, N° 2, 2004, p 524.

[10]- و ذلك حسب المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع فيينا 1980.

[11]- قسوري فهيمة، النظام القانوني للالتزامات في الاعتماد المستندي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص 48.

[12]- الستيري محمد أحمد، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 8.

[13]- الشرقاوي محمود سمير، العقود التجارية الدولية: دراسة خاصة لعقد البيع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص 13.

[14]- VIEILLARD Guillaume, La contribution de la commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI) à l'harmonisation et l'uniformisation du droit commercial international, Thèse pour l'obtention du doctorat en droit privé, Université de Bourgogne, Dijon, France, 2014, p 311.

[15]- incoterm : n.m.1936; acronyme de l'International Commercial Terms « terme de commerce international (généralement exprimé par un sigle) définissant les obligations respective et le partage des responsabilités entre vendeur et acheteur. ». (voir Le petit Robert : dictionnaire alphabétique et analogique de la langue Française, Green Library, Paris, 2002) .

[16]- بن عثمان فريدة، المرجع السابق، ص 117.

[17]- المرجع نفسه، ص 118.

[18]-حيث تنص المادة 27 من النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فيفري 2007 يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة، جريدة رسمية عدد 31 الصادرة في 13 ماي 2007، معدل و متمم، على مايلي: « يمكن استعمال مجموع المصطلحات التجارية (incoterm) التي تتضمنها أصول و أعراف الغرفة التجارية الدولية في العقود التجارية، ما لم تنص الأحكام التشريعية أو التنظيمية على خلاف ذلك».

[19]- بن عثمان فريدة، المرجع السابق، ص 118.

[20] - سعد الله عمر، قانون التجارة الدولية: النظرية المعاصرة، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 196.

[21]- MERCADAL Barthélémy, Op.cit., p 524.

[22]- Les incoterms et le calcul du prix de vente export : fiche ressource, Class export magazine, N° 120, Novembre 2002.Site internet : extranet.editis.com, date d'entrée : 24-01-2018.

[23]- HELOU Antoine, Les incoterms de la chambre de commerce international et les termes de vente du code de commerce uniforme : étude et analyse, Mémoire présenté comme exigence partielle de la Maîtrise en droit, Université du Québec, Montréal, 2006, p 20.

[24] - TOGNEY Marie-Laure, Dans quelles mesure les incoterms pourraient constituer un espace de négociations commerciales favorisant la performance à l'international des P.M.E manufacturières exportatrices Québécoises hors Aléna sur le long terme ?, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en administration des affaires, Université du Québec, Montréal, 2012, p 81-82.

[25]- KOSMIDIS Abraam, Les incoterms dans le commerce international, publié le 25 Mars 2015, p 1. Site internet : http://avocat-grece.fr, date d'entrée : 24-01-2018.

[26] - سعد الله عمر، المرجع السابق، ص 198.

- السنهوري أحمد عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني: نظرية الإلتزام بوجه عام، الجزء الأول،[27] دار إحياء التراث العربي، لبنان، دون سنة نشر، ص 141-145.

- سعد الله عمر، المرجع السابق، ص198.[28]

[29]- TRARI TANI Mostépha et Autres, Droit commercial : conforme aux conventions internationales ratifiées par l'Algérie, Berti éditions, Alger, Algérie, 2007, p 230 et suivantes.

[30]- GODFROID Yves, Op.cit., p 1.

[31]- VANASSE Thérèse, Les nouveaux incoterms 2010 de CCI, Avril 2011. Site internet : http://www.icriq.com/fr/articles.html, date d'entrée : 20-01-2018.

[32]- KSOURI Idir, Les opérations de commerce international, Berti éditions, Alger, Algérie, 2014, p 95.

[33]- بن شعبان حكيمة، الاعتماد المستندي و التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص 39.

[34]- KSOURI Idir, Op.cit., p 95-96.

- بن شعبان حكيمة، المرجع السابق، ص 40.[35]

[36]- KSOURI Idir, Op.cit., p 97.

[37]- سعد الله عمر، المرجع السابق، ص 209، 211.

- المرجع نفسه، ص 213.[38]

[39] - المرجع نفسه، ص 214، 217.